صور التغيّر النحوي للعربية

د.مختار درقاوي جامعة الشلف)

ذهب اللساني الفرنسي دارمستير Arsène Darmeseter إلى أنّ اللغة، أية لغة كانت، وفي أية فترة كانت من وجودها، يتنازعها في تطورها الدائم المستمر عاملان متناقضان تجاهد اللغة في الاحتفاظ بتوازنها بينهما، وبقدر احتفاظها بهذا التوازن يكتب لها طول العمر بين الناطقين بها، وهذان العاملان هما عامل المحافظة من ناحية، وعامل التطور من ناحية أخرى[1].

أمّا فيما يتصل بعامل المحافظة، فقد كان دائما كابحا للتطور اللغوي؛ لأنّه ينطلق من فكرة أساسية وهي أنّ اللغة تراثٌ قوميّ، وقد يكون دينيا أيضا –مثلما هو الحال عند أهل الإسلام، تقتضي الأمانة الحفاظ عليه كما كان على عهد السلف. وأمّا عامل التطوّر فهو عامل ثوري متمرد على الجمود، تقف من ورائه الحضارة قوة دافعة، فاختلاط الناس بعضهم ببعض، والرحلة من مكان إلى آخر ووجود عناصر بشرية جديدة تدخل على مجموعة مستقرة فتؤثر في نطقها والهجرة الجماعية من البيئة الأصلية إلى أمصار بعيدة أخرى، وتعاقب الأزمان والأجيال، مع وجود الفارق في دقة التلقي عن طريق السمع، وعن طريق المحاكاة بين الأبناء وآبائهم، كل ذلك يحدث عاهات عميقة في شكل اللغة بل يظهر فيها لهجات تتنوع وتنفصل عن اللغة الأم[2].

أمّا التطور النحوي عن طريق التوسع في القياس فظاهرة شائعة في جميع اللغات، وإن لم يكن مطبّقا من قبلُ، من ذلك إجراء حركات الإعراب على المضاف في اللغة العربية بحيث نقول: هذا كتابُ زيد بضم الباء، وقرأت كتابَ زيد بفتح الباء، ونظرت في كتابِ زيد بكسر الباء، هذا الإعراب لم يكن على الأرجح إلا استمرارا في عملية آلية هي تغيير في الحركة في آخر الكلمة بتغير التراكيب. وبمقارنة العربية بغيرها من اللغات السامية نجد أن قواعد الإضافة في العبرية والآرامية ثم في الأشورية والبابلية قبلها تؤكّد أنّ المراحل الأولى للغة الساميين لم تكن تعرب المضاف[3].

وما زال النحاة العرب يقولون بصريح العبارة إنّ المضاف والمضاف إليه في حكم اللفظة الواحدة، وقد عثر على نقش في جزيرة العرب يرجع إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وقد وردت فيه صيغة "علي بن أبو طالب"، نقله حسن ظاظا عن كراوس وحميد الله في كتابهما "وثائق سياسية من عهد النبوة والخلفاء الراشدين"،

كما أن النحاة أشاروا إلى نوع آخر من التوسع الآلي في القياس النحوي يسمونه الإعراب على المجاورة، كقولهم: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ لمجاورتها لضب مع أنها صفة لجحر مرفوعة[4].

ومن التطور النحوي الذي شاع على ألسنة المتكلمين بالعربية حذف تاء التأنيث والاقتصار على حركة ما قبلها وهي الفتحة، وبعضهم يمدّها فينشأ عنها ألف وأكثرهم لا يمدها، فمن ذلك قولهم: المملكا العربيا السعوديا (بدلا من المملكة العربية السعودية) ومن ذلك قولهم الأجهزَ الإعلامية (بدلا من الأجهزة الإعلامية) ومن ذلك الأسمدَ الكيمياوية (الأسمدة الكيمياوية) والطاقَ البشرية والأمم الداخلَ في الإسلام، وهذا التطور الذي وقع في اللغة العربية هو عينه التطور الذي وقع في اللغة العبرانية واللغة السريانية[5].

فإن العبرانية والسريانية كان فيهما إعراب في الأصل ولا تزال بقاياه في اللغة العبرانية، ولما كثر الجهل بالقواعد فيهما أخذ الإعراب يزول شيئا فشيئا، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: المرأة في اللغة العبرانية اسمها "اشه" وأصلها "اشة"، فتقول مثلا: "ها اشه طوبه" فمعناه المرأة طيبة، و "ها" هي أداة التعريف بمنزلة الألف واللام في العربية، فالأصل "ها اشة طوبة"[6].

وهكذا جنح الناطقون باللغة ولا سيما بعد اختلاط وتداخل الشعوب إلى التخفيف من قيود الإعراب، بل نجد في عدد من اللغات واللهجات الحديثة التي ولدت من رحم اللغات القديمة الفصيحة أنّ الإعراب قد اختفى منها نهائيا فالفرنسية، والإيطالية، والإسبانية، والبرتغالية لا إعراب فيها، مع أنّها مشتقة من اليونانية واللاتينية وهما معربتان. والإنجليزية التي تلتقي في أرومة واحدة مع سائر اللغات الجرمانية (ترجع في النهاية إلى الهندية الأوروبية كذلك) تخلصت من الإعراب إلا ما نذر نحو التغيرات التي تحدث في ضمير المفرد الغائب (he.him.his) [7].
وفي اللغة العربية بدأ الميل إلى إهمال الإعراب في بعض قبائل العرب منذ الجاهلية، كقول الشاعر:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغلِ

نلحظ أنّه لم يعرب الفعل المضارع "أشرب" ونطق آخره موقوفا، وكقول الراجز:

إنّ أباها وأبا أباهـــــــــــا قد بلغا في المجد غايتاها

لم يعرب الشاعر كلمة "أب" ولا المثنى في آخر البيت، وفي المثل: "مكره أخاك لا بطل" لم يعرب كلمة "أخ".

- من صور التغيّر النحوي للعربية:

ينم التغير النحوي مع قلته في اللسان العربي عن التطور المستمر الحاصل في اللغة، فقد يلاحظ المتكلّم أنّ كلمة أو إجراء نحويا ما، لم يعد كما كان في السابق نتيجة ترك العمل به، أو عدول عن الوظيفة المسندة إليه إلى وظيفة جديدة، أو عن طريق التناوب والجمع بين الوظيفتين، الوظيفة المعهودة التي أشار إليها علماء النحو قديما، والوظيفة الجديدة الطارئة. فهذه ثلاث صور للتغيير النحوي، وسيأتي بيانها.

1- من أمثلة الترك في العربية المعاصرة نذكر زوال الألفات الآتية:[8]

- الألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كما في قوله تعالى: "وليكوناً من الصاغرين"[9]، وهذه وردت كثيرا في الشعر القديم، كقول أحدهم:

وإياك والميتات لا تقربَنّها ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا[10]

والتقدير: "فاعبدنْ".

- الألف عوضا من المضاف إليه، وهي التي تزاد في "بين" كقولك: بينا كنت أسير لمحتك من بعيد. ولا تعرف هذه الألف في العربية المعاصرة،والمعربون يستعملون بينما وهم يصلون إلى ما يريدون.
- الألف الزائدة في المنادى المستغاث أو المتعجَّب منه أو المندوب، نحو:

يا يزيدا لآملٍ نيلَ عِزٍّ وغِنىً بعد فاقة وهوان[11]

وقال جرير:

خُمّلت أمراً عظيماً فاصطبَرتَ لهُ وقُمْتَ فيه بأمر اللهِ يا عُمَرا[12]

وقد يرد هذا بعد الواو في الندبة نحو قول المتنبي:

واحرَّ قلْباهُ ممّن قلبُه شبِم ومَن بجسمي وحالي عنده سَقَمُ[13]

ولا تعرف العربية الحديثة هذه الألفات، بل إن باب الاستغاثة والندبة قد أوشك جملة أن يزول. وإن المعربين يعربون عن الاستغاثة وما يندرج في الندبة بأساليبهم فيظهرون توجعهم وتفجعهم وأسفهم في غير هذه القوالب[14].

ومن أمثلة ما نطق بها العرب القدماء وزال في العربية الحديثة نذكر:[15]

- "أجِدَّكَ": وهو مصدر نائب عن فعله المحذوف منصوب، ومعناه: أبجِدٌّ منك. وهذا من الكلم القديم الذي لا نعرفه في عربيتنا المعاصرة، وقد يتعذر وجوده في شعر الشعراء أصحاب القافية والوزن.
- "ألا": بفتح الهمزة مخففة، حرف في عدة معان لدى النحاة:

– حرف استفتاح وتنبيه...

– حرف عرض (وهو طلب برفق).

– حرف تحضيض (وهو طلب بحث وشدة).

– حرف توبيخ وإنكار.

– حرف استفهام عن نفي.

– حرف تمنٍّ بمعنى أتمنى.

ولم يبق من هذا كله إلا انصراف "ألا" إلى العَرض كقولنا: ألا تأتي معنا، وقد تنصرف إلى التوبيخ المستفاد من المعنى كقولنا: ألا تستحيي.

- "ألَّا": بفتح الهمزة وتشديد اللام وهي:

– حرف تحضيض، نحو: ألّا تتهيّا للسباق.

– أن الناصبة مدغمة في "لا".

أمّا الثانية فمعروفة في العربية المعاصرة بخلاف الأولى التي زالت ولم يبق شيء منها.

- "انبرى": من أفعال الشروع بمعنى "بدأ"، وهذا يعني أنّه يرفع الاسم وينصب الخبر، وخبره جملة فعلية فعلها مضارع نحو: انبرى الصبي يلعب.

وليس يستعمل هذا الفعل في العربية الحديثة على هذا النحو، فقد يكثر أن نسمع: انبرى فلان في عمله، والفعل يتجاوز معنى البَدء والشروع، فيكون بمعنى مضى وجرى.

- "أيّ" الموصولة التي تضاف إلى المعرفة ويحذف صدر صلتها، وهي بلفظ واحد للمذكّر والمؤنّث، مفردا أم غير مفرد، عاقلا أم غير عاقل، نحو قوله تعالى: "ثمَّ لَننزعَنَّ من كلِّ شيعَةٍ أيُّهم أشَدُّ على الرحمن عِتِيّا"[16]. وكقول غسان بن وعلة:

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ[17]

وهذا شيء من الكلم النحوي القديم الذي عفا أثره في العربية الحديثة.

- "أينما": اسم شرط جازم، ومنه قول كعب بن جُعَيْل:

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينَما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ[18]

وهذه من أدوات الشرط التي لا تُرى في عربيتنا المعاصرة.

- "حار": فعل ماض ناسخ مبني على الفتح بمعنى "صار"، نحو:

وما المرءُ إلّا كالشهاب وضوئه يحورُ رماداً بعدَ إذْ هو ساطعُ[19]

وليس لهذا الفعل من وجود في العربية الحديثة بهذا الاستعمال. إن الفعل "حار" في إعرابنا الحديث من "الحيرة" وهو فعل تام متصرف.

- "هيا": حرف نداء، قال الحطيئة:

فقال: هيا ربّاه ضيفٌ ولا قِرىً بحقِّكَ لا تحرِمْهُ تا الليلةَ اللحما[20]

وليس في العربية المعاصرة شيء من استعمال هذه الأداة.

2– ومن أمثلة العدول عن الوظيفة المعهودة والمألوفة عند النحاة إلى وظيفة جديدة طارئة قول العامة: "كم هو جميل"، و"كم أنا مسور" وما أشبه ذلك. وهذا من التراكيب الأعجمية الخالصة، فإنّ الذي تستعمله العرب في هذا المعنى هو: ما أَجْمله وأجمِل به، وهما صيغتا التعجب، ولا مكان لاستعمال "كم" هنا سواء كانت خبرية أم استفهامية. وهكذا نلحظ أن المتكلّم العربي المعاصر عدل عن صيغتي التعجب المقررتين في الدرس النحوي القديم إلى استعمال جديد بواسطة "كم"؛ فأضاف بذلك موضعا ثالثا لها وهو التعجب إلى الموضعين المشهورين والمتفق عليهما وهما: الاستفهام والخبر المقترن بالتكثير.

3– ومن أمثلة التناوب والجمع بين الوظيفتين؛ الوظيفة المشار إليها في الدرس النحوي القديم والوظيفة الجديدة نذكر ظاهرة التضمين.

– التضمين بوصفه مظهرا من مظاهر التغيّر النحوي:

التضمين من القواعد التي لفتت أنظار اللغويين فصرفوا وكدهم في بحثها وتحقيقها ،ولكنّهم اختلفوا في هذه الظاهرة العربية واتسع مضمار الخلف بينهم بين منكر ومؤيّد ،فمَال بعضهم إلى إقرارها في الدرس النحوي والتماسها في التصحيح والتيسير – وبالتالي عدّها مظهرا من مظاهر التغير اللغوي–، وآخرون شدّوا الوثاق فمنعوها اعتقادا أنّ "هذا الباب يتلقّاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة وما أبعد الصواب عنه ،وأوقعه دونه"[21].

للتضمين في سياق المعجمات العربية دلالات عدّة تختلف باختلاف الوجوه التي استعمل فيها ،ولعلّ الدلالة الأقرب إلى مراد اللغويين هي أنّ التضمين "جعل الشيء في شيءٍ يحويه"[22] ،أمّا في الاصطلاح فعدّه التهانوي "إيقاع لفظ موقع غيره لتضمّنه معناه ،ويكون في الحروف والأفعال ،وذلك بأن تضمن حرف معنى حرف أو فعل معنى فعل آخر ،ويكون فيه معنى الفعلين معا ،وذلك بأن يأتي الفعل متعديا بحرف ليس من عادته التعدّي به ،فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصحّ التعدي به ،والأوّل تضمين الفعل ،والثاني تضمين الحرف"[23].

ومن أمثلة تضمين الفعل قوله تعالى: "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم"[24] بمعنى: تضيفوا ،أمّا تضمين الحرف يذكر علماء النحو استعمال "على" بمعنى "في" ،نحو قوله تعالى: "ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها"[25] ؛أي: في حين غفلة واستعمال "عن" بمعنى "على" ،نحو قول ذي الإصبع حرثان بن الحارث العدواني:

لاهٍ ابنُ عمِّك لا أَفْضَلْت في حَسَبٍ عَنِّي ،وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي: لا أفضلت في حَسَبٍ عَلَيَّ[26] ،واستعمال "على" بمعنى "عن" في قول قحيف العقيلي مادحا: [27]

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُـو قشَيْرٍ لَعَمْرُ الله أَعجَبَنِي رِضَاهَـا

أي: إذا رضيت عنّي ،وأضاف الزركشي نوعا ثالثا أسماه "تضمين الاسم"[28]، كقوله تعالى: "حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق"[29] ،ضمّن حقيق معنى حريص ليفيد أنّه محقوق بقول الحق وحريص عليه.

وقد شجر خلاف وجدل رحب في أمر تناوب حروف الجر بين البصريين والكوفيين، حيث منع البصريون وقوع بعض حروف الجر موقع بعضها وأجاز الكوفيون ذلك، وحجّة البصريين "أنّ الأصل في كل حرف ألا يدلّ إلا على ما وضع له ،ولا يدلّ على معنى حرف آخر"[30]، فأهل الكوفة يحملون على ما يعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره، وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عهد فيه ،إمّا بتأويل يقبله اللفظ، أو بأن يجعلوا العامل مضمنا معنى ما يعمل في ذلك الحرف[31].

فقوله تعالى: "ولأصلبَنّكم في جذوع النخل"[32] ذهب الكوفيون إلى أنّ "في" بمعنى "على"، ومنع البصريون ذلك وتأوّلوا النص بأنّ هناك تشبيها للمصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالِّ في الشيء، فهو من باب المجاز، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى[33]،ووافقهم ابن عصفور ،جاء في سياق ردّه على الكوفيين قوله: "لا حجة لهم

–أي الكوفيين– في ذلك؛ لأنّ الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها"[34]، أي إنّ "في" في موضعها ولا تناوب في الآية.

في حين ارتضى جمع آخر ما أقرّه الكوفيون من إمكان نيابة حروف الجر عن بعضها ،فقد عقد ابن قتيبة (ت276هـ) في كتابه "تأويل مشكل القرآن" بابا خاصا "لدخول حروف الصفات مكان بعض"[35] ،وأيضا خصّ في كتابه "أدب الكاتب" بابا لـ "دخول بعض الصفات على بعض"[36] ،وعقد الثعالبي (ت430هـ) في كتابه "سر العربية" فصلا في "وقوع حروف المعنى مواقع بعض"[37] ،وغير ذلك مما هو مقرّر في تضاعيف كتب اللغة والنحو.

ولكن ،ونحن نتحسس الطرح اللغوي والنحوي في مظان التراث العربي لمحنا شيئا مهما وهو أنّ عددا من الذين أجازوا تضمين الحرف وضعوا شرطا لتحقق ذلك ،وهو وجود صلة وتقارب بين الحرفين، فإذا انتفى التقارب لا يصحّ التناوب يقول ابن السراج (ت316هـ): "فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"[38] ،ووضّح ابن السيّد البَطليوسي هذه الفكرة بقوله: "هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم من الكوفيين، ومنعه قوم أكثرهم من البصريين، وفي القولين نظر ؛لأنّ من أجاز دون شرط وتقييد لزمه أن يجيز سرت إلى زيد وهو يريد مع زيد ،قياسا على قولهم: "إن فلانا لظريف عاقل إلى حسب ثاقب" ؛ أي: مع حسب ،ولزمه أن يجيز (زيد في عمرو) ؛أي: (مع عمرو)...

هذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف ،ومن منع ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسّف في التأويل لكثير مما ورد؛ لأنّ في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير البدل، ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا: إنّ هذا من ضرورة الشعر ؛ لأنّ هذا النوع قد كثر وشاع، وأنّه يخصّ الشعر دون الكلام فإن لم يصح إنكار المنكرين له، وكان المجيزون له لا يجيزون من كل موضع، ثبت بهذا أنّه موقوف على السماع غير جائز القياس عليه"[39].

والنتيجة التي آل إليها البطليوسي بوقف التضمين على السماع ليست محلّ إجماع ،ذلك أنّ هناك جمعا من المتقدمين نادوا بقياسيته ،وتابعهم على ذلك المحدثون وإقرارهم به جاء مسايرة "مع واقع الحياة الاجتماعية وظروف اللغة المستعملة"، ولكن هذا لم يمنع هذا الاتجاه من تأكيد أنّه "إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله ،فإنّه يكون أولى"[40].

ولعل ما يستوقف الباحث والناظر اللغوي في زاوية أخرى من زوايا بحث هذا المبدإ التساؤل الآتي: أليس التضمين ضربا من المجاز؟، انقسمت في الحقيقة الآراء إلى ثلاثة مذاهب: [41]

–الأوّل: يرى أنّ المادة المتضمنة قد استخدمت على الوجه الحقيقي مع قطع الصلة بينها وبين الأصل.

–الثاني: يرى أنّ المادة استخدمت على الوجه المجازي ،مع توفر القرينة التي تدلّ على ذلك.

-الثالث: رأي توفيقي يجمع بين الحقيقة والمجاز.

وأيّا كان نوع الخلاف الدائر حول التضمين ،بين الإقرار والمنع ،وبين السماع والقياس، وبين الحقيقة والمجاز يكفينا أنّه "لا يخالف طبيعة اللغة وروحها ولا يُصادم قاعدة مقرّرة فيها وهو أدخل في باب الأسلوب(...) وقد يكون من آثار التوليد والقياس ومحاكاة النظير،(ومظهرا من مظاهر التطور والنمو)،فأيّ حرج في هذا ؟"[42] وبناء على هذا الاعتقاد تمّ –في العصر الحديث-إجازة وتصحيح الكثير من الاستعمالات بحملها على التضمين.

- تصحيح الاستعمال بتضمين الحرف:

وشمل عددا من حروف الجر نذكر منها: على ،ب ،ل ،في ،عن وغيرها ولعل الأمر يتضح من خلال الاستعمالات الآتية:

-"آخذَه على ذنبه" ،مرفوضة عند بعضهم ؛لأنّ الفعل "آخذ" لا يتعدّى ب"على" وإنّما يتعدّى إلى المفعول الثاني بالباء ،فالفصيح أن يقال: آخذَه بذنبه ،ومع ذلك تمّ تصحيح الاستعمال المرفوض بإجازة اللغويين نيابة حروف الجر بعضها عن بعض كما أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدّى تعديته ،جاء في المصباح: "الفعل إذا تضمّن معنى فعل جاز أن يعمل عمله"[43] ،وقد أقرّ مجمع اللغة المصري هذا وذاك[44].

-"أجاب على السؤال"، مرفوضة عند بعضهم؛ لأنّ الفعل "أجاب" لا يتعدّى ب "على" وإنّما ب "عن"، فالأفصح أن يقال: "أجاب عن السؤال"، وتمّ قبول وتصحيح الاستعمال المرفوض باعتماد التضمين[45].

-"أثّر به كثيرا موتُ صديقه" ،مرفوضة عند بعضهم لتعدية الفعل بالباء ،وهو يتعدّى ب "في" ،الفصيح أن يقال: أثّر فيه كثيرا موتُ صديقه ،وأجاز جمعٌ الاستعمال المرفوض بالاستناد إلى قاعدة التضمين[46] ،ودلّ القرآن على هذا ،في مثل قوله تعالى:"ولقد نصركم الله ببدْرٍ"[47] ؛أي في بدر ،وقوله تعالى: "إنّ أوّل بيتٍ وُضع للنّاس للّذي ببكة"[48] ؛أي في بكّة.

-"أخلّ في عمله" ،مرفوضة عند جماعة ؛لاستعمال حرف الجر "في" بدلا من حرف الجر "الباء"،الفصيح: أخلّ بعمله وتمّ تصحيح الاستعمال المرفوض بالاحتجاج بالتضمين[49].

-"لا أبالي له" ،مرفوضة عند بعضهم ؛لأنّ الفعل "بالى" لا يتعدّى باللام ،وإنّما بنفسه "لا أباليه" ،أو بحرف الباء نحو: "لا أبالي به" ،وقد صحّح أحمد مختار الاستعمال المرفوض استنادا إلى إجازة اللغويين نيابة حروف الجر بعضها عن بعض[50] ،وهذا ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من قبل.

-"أحال الأمر إلى فلان" ،مرفوضة عند بعضهم ؛لأنّ الفعل "أحال" لا يتعدّى بـ "إلى" ،وإنّما بـ "على" ،الفصيح: أحال الأمر على فلان ،وصحح جماعة الاستعمال المرفوض بإجازة نيابة الحروف بعضها عن بعض[51].

- تصحيح الاستعمال بتضمين الفعل:

-"آمل في النجاح" ،مرفوضة عند بعضهم لتعدية الفعل بحرف الجر "في" ،وهو يتعدّى بنفسه الفصيح: آمل النجاح ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض بتضمين"آمل"معنى الفعل "أطمع" أو "أرغب" فيتعدّى مثلهما بحرف الجرّ "في"[52].

-"حرق الخشب فأحاله رمادا"، مرفوضة عند البعض؛ لتعدّي الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه، وهو يتعدّى بحرف الجر الفصيح: حرق الخشب فأحاله إلى رماد وصُحّح الاستعمال المرفوض بتضمين الفعل "أحال" معنى الفعل "صيّر" فيكون متعدّيا إلى مفعولين بنفسه[53].

-"أخلف صديقي بوعده" ،مرفوضة عند بعضهم ؛لتعدّي الفعل "أخلف" بحرف الجرّ "الباء" ،وهو متعد بنفسه الفصيح: أخلف صديقي وعده ،أخلفني صديقي الوعد ،ودليل الأوّل من القرآن:"فأخلفتم موعدي"[54] ،ودليل الثاني: "أخلفوا الله ما وعدوه"[55] ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض بتضمين "أخلف" معنى "لم يبر" ،فيُعدّى بالباء[56].

-"شنّوا حربا أدّت بهم إلى الهلاك" ،مرفوضة عند البعض ؛لأنّ الفعل قد تعدّى إلى كلّ من المفعولين بحرف جر والمعروف تعدية الفعل "أدّى" إلى مفعول واحد بنفسه وإلى ثان بحرف الجر، الفصيح: شنّوا حربا أدّت الهلاك إليهم ،وصحّح بعضهم العبارة المرفوضة بتضمين الفعل "أدّى" معنى "أفضى"[57].

-"أبى عن ذلك" ،رفضها بعضهم ؛لتعدية الفعل بـ "عن" ،وهو يتعدّى بنفسه الفصيح: أبى ذلك قال تعالى: "ويأبى الله إلا أن يُتِمّ نورَه"[58] ،وصحّحها بعضهم على أساس تضمين الفعل "أبى" معنى الفعل "ترفّع" أو "امتنع" اللذين يتعديان بحرف الجر "عن"[59].

1 Arsène Darmester ,la vie des mots ,paris ,delagrave.1932.pp 3-27.

2 ينظر: حسن ظاظا، اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، دار القلم دمشق- الدار الشامية بيروت، ط2 ، 1990، ص95-96.

3 ينظر: المرجع السابق، ص96.

4 ينظر: المرجع السابق، ص96.

5 ينظر: محمد تقي الدين الهلالي، تقويم اللسانيين، مكتبة المعارف، ط2، 1984، الرباط، ص140.

6 ينظر: المرجع نفسه، ص141.

7 ينظر: حسن ظاظا، اللسان والإنسان، ص109.

8 ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، ط1، 1995، بيروت، ص112.

9 سورة يوسف، الآية: 32.

10 ابن هشام، مغني اللبيب، ط دار الكتاب العربي، ص372.

11 المصدر نفسه، ص371.

12 جرير، الديوان، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، ص226.

13 أبو الطيب المتنبي، الديوان، شرح أبي البقاء العكبري، ضبط نصه كمال طالب، دار الكتب العلمية، ط1 1997، بيروت، 382/3.

14 إبراهيم السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، ص113.

15 ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، ص116-172.

16 سورة مريم، الآية: 69.

17 ابن هشام، مغني اللبيب، ص78-409.

18 سيبويه، الكتاب، 113/3.

19 السيوطي، همع الهوامع، 112/1.

20 الحطيئة، الديوان، ص397.

21 ابن جني ،الخصائص تح:محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية ،7/2-8.

22 ابن فارس ،مقاييس اللغة ،تح: شهاب الدين أبو عمرو ،دار الفكر ،لبنان ،ص.603

23 التهانوي محمد علي ،كشاف اصطلاحات الفنون ،تح: علي دحروج ،مكتبة لبنان ،ط1 ،سنة 1996 ،لبنان ،1/.469

24 سورة النساء ،الآية: 02.

25 سورة القصص ،الآية:.15

26 ابن عقيل ،شرحه على الألفية ،دار التراث ،ط20 ،يوليو1980 ،القاهرة ،3/.23

27 المصدر نفسه ،3/.25

28 الزركشي بدر الدين ،البرهان في علوم القرآن ،تح:محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار التراث ،القاهرة ،3/.338

29 سورة الأعراف ،الآية:105.

30 الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ،دار الطلائع ،ط2005 ،القاهرة ،2/.47

31 ينظر نور الهدى لوشن ،حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة ،المكتب الجامعي الحديث ،ط2006 ،ص.94

32 سورة طه ،الآية:.71

33 ينظر ابن هشام ،مغني اللبيب ،تح: بركات يوسف هبّود ،دار الأرقم بن أبي الأرقم ،ط1 ،1999 ،لبنان ،1/266-.267

34 ابن عصفور ،شرح جمل الزجاجي ،تح:صاحب أبو جناح ،دار الكتب للطباعة ،ط1980 ،العراق ،1/.511

35 ابن قتيبة ،تأويل مشكل القرآن ،علّق عليه إبراهيم شمس الدين ،دار الكتب العلمية ،ط1 ،2002 ،بيروت ،ص298.

36 ابن قتيبة ،أدب الكاتب ،شرحه علي فاعور ،دار الكتب العلمية ،ط3 ،2003 ،بيروت ،ص.329

37 الثعالبي ،فقه اللغة وسر العربية ،تح: املين نسيب ،دار الجيل ،ط1 ،1998 ،بيروت ،ص.428

38 ابن السراج ،الأصول في النحو ،تح: محمد عثمان ،مكتبة الثقافة الدينية ،ط1 ،2009 ،القاهرة ،1/.369

39 البطليوسي ،الاقتضاب،دار الجيل ،بيروت ،1/338-339.

40 نور الهدى لوشن ،حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة ، ص97.

41 ينظر المرجع نفسه ،ص.95

42 أحمد مختار عمر ،العربية الصحيحة ،عالم الكتب ،ط2 ،سنة1998،ص.165

43 أحمد بن محمد بن علي الفيومي ،قاموس اللغة-المصباح المنير ،طبعة نوبليس ،القاهرة ،4/.505

44 أحمد مختار عمر ،معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ،ص.1

45 ينظر المرجع نفسه ،ص.11

46 ينظر المرجع نفسه ،ص9.

47 سورة آل عمران ،الآية:.123

48 سورة آل عمران ،الآية:.96

49 ينظر المرجع نفسه ،ص.11

50 أحمد مختار عمر ،معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي ،ص.4

51 ينظر المرجع نفسه ،ص.16

52 المرجع نفسه ،ص3.

53 ينظر المرجع نفسه ،ص.16

54 سورة طه ،الآية:.86

55 سورة التوبة ،الآية:.77

56 ينظر المرجع نفسه ،ص25.

57 ينظر المرجع نفسه ،ص27. 58 سورة التوبة ،الآية:32. 59 ينظر المرجع نفسه ،ص7.